



التاريخ: 2016/8/22

تقرير عن حلقة نقاش تحت عنوان:
**" مستقبل الإتحاد الأوروبي على ضوء الخروج
البريطاني "**

عقد المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق في 28 تموز 2016 حلقة نقاش تحت عنوان: مستقبل الإتحاد الأوروبي على ضوء الخروج البريطاني"، حاضر فيها الكاتب الفرنسي ليونيل فيرون، وحضرها نخبة من الأكاديميين والباحثين المختصين.

قدّم المحاضر الأستاذ وليد شرارة وتحدث عن موضوع الحلقة بكلمة جاء فيها: يشكّل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سابقة في تاريخ عملية البناء الأوروبي منذ بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية، وهو التحدي الأبرز الذي تواجهه دول الإتحاد الأوروبي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي مع تداعياته المعروفة على هذه الدول. بذلك اهتزت سردية "العالم السعيد" التي ما زالت تشكّل المرجعية الفكرية والسياسية لخطاب الحكومات الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية والخطاب الإعلامي السائد، كما أنها مصدر إلهام للسياسات الاقتصادية على الرغم من الأزمة المالية الخطيرة التي حدثت عام 2008.

وقد جاءت نتائج التصويت على الاستفتاء معاكسة لجميع التحليلات والتوقعات التي استبعدت التصويت بنعم على الخروج من الإتحاد ما يدل على عمق التحولات التي تشهدها الساحة الدولية نتيجة التراجع المستمر في قدرة الولايات المتحدة على السيطرة والتحكم في مسارات السياسة الاقتصادية على الصعيد العالمي بما فيها تلك الخاصة بحلفائها الفعليين.

سيكون لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مفاعيل وتداعيات كبيرة على الإتحاد وعلى علاقتها بالقوى الدولية الأخرى كالولايات المتحدة وروسيا والصين. ثمّ تحدث الكاتب الفرنسي ليونيل فيرون، وهو سياسي ودبلوماسي فرنسي سابق عمل مع وزارتي الخارجية والدفاع مدة 23 سنة وهو من أبرز المتخصصين في شؤون الصين. كما عمل في الحقل الأكاديمي لمدة 14 عامًا، وهو أستاذ في أكاديمية النخب "أبرز أكاديميات الحزب الشيوعي الصيني".

نص محاضرة الأستاذ ليونيل فيرون

بدأ الكاتب محاضرتة شاكرًا المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق ورئيسه الدكتور عبد الحليم فضل الله على دعوته للتحدث عن موضوع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في هذا اللقاء الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والمختصين والمهتمين. قائلًا:
لقد مضى على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حوالي شهر، وما سأقوله في هذا الصدد يشبه الخيال العلمي إذ سأحاول التنبؤ بكثير من الأمور التي اعتقد أنها ستعقب هذا الحدث وهي جديرة بأن تؤخذ في الاعتبار.

لماذا أتحدث عن الخيال العلمي؟ لأنه حتى تاريخ 23 حزيران الماضي كانت أغلبية رجال السياسة ووسائل الإعلام تستبعد أن يصوت البريطانيون لخروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي. وقد شكّل هذا الحدث سابقة في تاريخ الاتحاد، لذلك من المبكر الخوض في النتائج الاقتصادية والتداعيات السياسية لهذا الخروج. غير أنّ التقديرات السائدة حاليًا تفترض انخفاض الناتج المحلي البريطاني حوالي 6%.

وسيسعى المسؤولون البريطانيون في مفاوضات الخروج من الاتحاد للمحافظة على انفتاح السوق الأوروبية الموحدة تجاه بريطانيا من جهة، وعلى إغلاق الحدود البريطانية أمام حرية انتقال الأشخاص من جهة أخرى، وهذا أمر مرفوض من قبل الأوروبيين.

بشكل عام، يعد الخروج البريطاني ضربة جديّة للعولمة كمسار وكمفهوم، كما انه ضربة كبيرة لأحد ثوابت مبدأ حرية الفضاء الأوروبي الذي سعى الاتحاد من خلاله لتقديم نفسه كنموذج للاندماج الاقتصادي الناجح. واللافت أنّ هذا التراجع تم تحت ضغط الرأي العام البريطاني. لن أطيل الوقوف عند البعد الاقتصادي لهذا الخروج، لئن ما يعنينا هو البعد الجيو- استراتيجي المرتبط بالمفاعيل الاقتصادية لخروج عضو أساسي في الاتحاد له حضور قوي في جميع المجالات وخصوصاً في مجال الاقتصاد وفي السياسة الأوروبية.

وسأحاول التركيز على هاتين المسألتين مبدئيًا جملة من الملاحظات والأفكار ذات الصلة:
مع خروج بريطانيا سوف يخسر الإتحاد الأوروبي حوالي 50% من حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي حيث يمتلك هذا الحق كل من بريطانيا وفرنسا.

ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد رواية عن نقاش جرى بين ديغول وتشيرشل حول صلة بريطانيا بكل من الولايات المتحدة وأوروبا، حيث قال ديغول لتشيرشل: عليكم إن تختاروا بين القارة الأوروبية، والولايات المتحدة، فأجاب تشيرشل: طبعًا إذا خيّرنا سنختار الولايات المتحدة. ولقد كانت بريطانيا على الدوام عضوًا مترددًا في المجموعة الأوروبية وسعت للحصول على معاملة استثنائية وعلى أكبر قدر ممكن من الامتيازات، وسعت دائمًا للحفاظ على استقلالية قراراتها السياسي وخاصة في مجال السياسة الخارجية، والخلاف المركزي بين لندن وبقية العواصم الأوروبية يتمحور حول العلاقة بالولايات المتحدة حيث عملت بريطانيا دائمًا لمصلحة واشنطن ضد مصالح وتوجهات بقية دول الاتحاد، وقد تجلت هذه الحقيقة بوضوح أثناء الغزو الأميركي للعراق عام 2003 وفي ملف حظر السلاح للصين، ففي عام 2004 توصل الاتحاد، وبدفع من فرنسا، إلى شبه إجماع حول موضوع رفع حظر بيع السلاح للصين، لكن بريطانيا عارضت ذلك بإيعاز من الولايات المتحدة.

إذًا مع خروج بريطانيا تخسر الولايات المتحدة وجود حليفها وتصبح مضطرة لمراجعة إستراتيجيتها حيال الوضع في أوروبا وسيكون الطرف الرئيسي الذي تتعامل معه الولايات المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي مؤلف من ألمانيا وفرنسا، وبما إن الميول الأطلسية لألمانيا معروفة سيكون الطرف الذي يُمثّل الرؤية الأوروبية إلى حدّ ما هو فرنسا.

طبعًا هذا الأمر لا يعني إن الرؤساء الفرنسيين يتصدون دائمًا للولايات المتحدة. وقد رأينا إن آخر رئيسين فرنسيين هما ساركوزي وهولاند كثيرًا ما تناغما مع السياسات الأميركية. من جهة أخرى يحمل الخروج البريطاني في طياته مزيدًا من تراجع الوزن البريطاني على المستوى الدولي وتبعية أكبر تجاه الولايات المتحدة.

على صعيد العلاقات داخل حلف الناتو يبدو لي ان من البديهي أن تكون هذه العلاقات موضع مراجعة جدية من قبل الاتحاد الأوروبي، هذا مع العلم إن الرئيس أوباما أكد في كلمته أمام قمة الناتو في وارسو أن خروج بريطانيا من الاتحاد لن يكون له أي تأثير على علاقتها بالناتو.

هنا سأحاول استشراف النتائج الجيوسياسية، إذا صح التعبير، للخروج البريطاني وأول نتيجة، برأبي هي أن الاتحاد سيصبح أكثر قارية من الماضي وسيتموضع كقوة قارية لمواجهة بريطانيا والولايات المتحدة، وسيصبح تركيز الدول الأوروبية على أوروبا الشرقية أي هذه المنطقة الممتدة بين دول أوروبا الغربية وروسيا. وهذا الأمر يحمل في طياته أيضًا إمكانية أكبر للتقارب مع روسيا، وفي السابق كانت علاقات أوروبا مع روسيا صراعية أساسًا بفعل التأثير البريطاني. واليوم أظن أننا أمام مرحلة جديدة.

سوف تحتل القضايا المرتبطة بالخروج البريطاني حيزًا كبيرًا من اهتمامات المسؤولين الأوروبيين والأميركيين وسيكون تركيزهم في الفترة القادمة على الإشكاليات الخارجية والداخلية الناجمة عن الخروج البريطاني والمفاوضات المرتبطة بهذا الخروج.

بعد النتائج الكارثية للحرب الأميركية - البريطانية على العراق، بات الرأي العام البريطاني معارضًا للتدخلات العسكرية الخارجية البعيدة، وقد يؤدي هذا الأمر إلى تخفيض المشاركة البريطانية في المجهود العسكري للنااتو. علمًا بأن بريطانيا تساهم بنسبة 9,8% في ميزانية الحلف.

وهناك أيضًا إمكانية أن تصبح اسكوتلندا دولة مستقلة، والوضع مقلق بالنسبة لبريطانيا والنااتو لأن استقلال اسكوتلندا سيحرم بريطانيا من قسم من بنيتها التحتية الدفاعية وبشكل خاص من القاعدة البحرية حيث تتواجد غواصاتها النووية. طبقًا إن خسارة بريطانيا لقوتها النووية يقابلها انضمام اسكوتلندا إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تصبح هذه القوة النووية قيمة مضافة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وبالتالي ستختار بناء قواعد للحفاظ على قوتها النووية.

إن خروج بريطانيا يطرح إشكالية جديدة تتعلق بالدفاع الأوروبي المشترك إذ إن فرنسا وبريطانيا تمتلكان أقوى قوة نووية. ومن المحتمل أن يؤدي خروج بريطانيا إلى القضاء على فكرة الدفاع الأوروبي المشترك.

كما يُحتمل إن تقوم فرنسا باستثمار مكثف لمشروع بناء دفاع مشترك مع أوروبا، لبناء قوة دفاع مستقلة عن تأثير الولايات المتحدة. لعبت بريطانيا تاريخيًا دور الوسيط بين

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي داخل حلف الناتو، وسيؤدي خروجها إلى تعقيد مهمة الولايات المتحدة وعلاقتها مع الاتحاد.

بالنسبة لتبادل المعلومات عبر الأجهزة الأمنية الأوروبية وهذا التعاون بين الأمن البريطاني وبقية الأجهزة الأوروبية قد يتعرض لضربة قاسمة مع خروج بريطانيا.

بالنسبة لتداعيات العلاقات مع روسيا، فإنّ المفضّل بقاء علاقات منفردة مع أوروبا، بدل من علاقة ثنائية مع الاتحاد. وقد سمعنا جملة من التصريحات الساخرة في موسكو بعد خروج بريطانيا. ولا شك إن الانحسار مُرضٍ لموسكو، خاصة إن الاتحاد سيكون عاجزاً عن الاستمرار بممارسة الضغوط على روسيا خاصة بعد الخروج البريطاني. مما يرجح تراجع سياسة الضغوط الأوروبية على روسيا.

الفرضية الأخرى التي سأرجحها، هي فتح صفحة جديدة بين روسيا ودول الاتحاد. وأظن أنها رغبة موجودة في موسكو من جهة وفي العواصم الأوروبية من جهة أخرى، وذلك لفتح صفحة جديدة حول القضايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

والفرضية الكبيرة المحتملة هي أن نشهد في القريب عودة لفكرة انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، والبدء بعملية تفاوض كبيرة في هذا الصدد. وكما تعلمون فقد سبق لقادة كبار كديغول أن طرحوا فكرة بناء أوروبا كبرى تضم روسيا ومن المحتمل أن تعود هذه الفكرة إلى الواجهة. مثل هذا المسار سيواجه طبعاً معارضة من جهة الولايات المتحدة لأسباب مفهومة من دول البلطيق وبولونيا، ولكن هذه الدول ليس لها وزن كبير داخل الاتحاد مثل الولايات المتحدة. وقد حاول أوباما وقادة أوروبا التأكيد على تماسك الحلف لكن القادة الروس ليسوا مغفلين ويعرفون إن للخروج البريطاني تداعيات سلبية على تماسك حلف الناتو وهم الآن يفكرون في مرحلة ما بعد الخروج ونتائجه الفعلية وكيفية الاستفادة من هذه النتائج.

بالنسبة للتعاطي مع الصين نذكر أنّ بريطانيا كانت الشريك الاقتصادي والتجاري الرئيسي للصين داخل الاتحاد الأوروبي وهي الدولة التي تحظى بأعلى نسبة من الاستثمارات الصينية.

وفي عام 2015 تمت 22 عملية شراء كبرى أهمها شراء 33% من محطة هيكلوتين النووية البريطانية بقيمة 9 مليارات دولارات. وقدّمت الصين تسهيلات كبيرة لبريطانيا التي كانت مدخلها للسوق الأوروبي. وبالنسبة للأوروبيين لم تعد الصين لاعبًا بعيدًا بل أصبحت لاعبًا داخليًا يحسب حسابه على المستوى الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي.

والخروج البريطاني له عدة سلبيات وإيجابيات في آن واحد بالنسبة إلى الصين. من جهة تعتبر أوروبا الضعيفة مكسبًا للصين، ولمدة طويلة دافعت الصين عن عالم متعدد الأقطاب، واعتقد الصينيون أنّ الاتحاد الأوروبي كقطب دولي مستقل سوف يسمح بموازنة نفوذ الولايات المتحدة، وقد دافع الصينيون في الماضي عن الاتحاد الأوروبي وحاولوا بناء علاقات وثيقة معه. لكن القادة الصينيين توصلوا بين العامين 2006 و2007 إلى قناعة بأنّ الاتحاد الأوروبي قوة لا يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لعالم متعدد الأقطاب. إذ بعد الفترة التي عارضت فيها الدول الأوروبية بقيادة فرنسا الحرب الأميركية على العراق عام 2003 والسياسات التي اعتمدها الرئيس شيراك كسياسات مستقلة نسبيًا عن السياسة الأميركية، رأى الساسة الصينيون جيلًا جديدًا من القادة الأوروبيين ذوي الميول الأطلسية يصلون إلى سلطة القرار في الدول الأوروبية، وباتت الصين تعتقد ان الاتحاد الأوروبي الموحد قد يقف مع واشنطن ضدها بالنسبة لقضايا إستراتيجية وسياسية واقتصادية. لذلك تفضل الصين التعامل مع كل دولة أوروبية على حدة على التعامل معه كتكتل من الدول الأوروبية، وذلك إن التعامل مع كل دولة على حدة يسمح للصين بتحقيق مكاسبها بسهولة أكبر وذلك من خلال العلاقات الثنائية ومن ذلك موافقة الدول الأوروبية، كل من جهتها، على العضوية في الاستثمار الآسيوي في البني التحتية AIAB، على الرغم من اعتراض واشنطن على ذلك.

ومن المؤكد أن أوروبا منقسمة ستكون أقل انصياعًا للضغوط الأميركية لأن كل دولة ستحاول الحفاظ على مصالحها الخاصة وبما أن المفاوضات ستستمر لسنوات فإن هذا

الأمر سيؤخر التوقيع على معاهدة الشراكة التجارية والاستثمارية وكذلك الشراكة العابرة للمحيط الهادئ التي تم استثناء الصين منها. من جهة أخرى فإن تراجع دور لندن في الأسواق المالية سيحتتم على بكين إعادة النظر في مخطتها لتحويل العملة الصينية إلى عملة دولية والبحث عن بدائل. وتجري حاليًا مفاوضات مع فرنسا وتركيا وألمانيا من أجل الاتفاق على قواعد جديدة للتعامل.

على المستوى الاقتصادي اعتبر فيرون أنّ خروج بريطانيا يُعتبر تطورًا سلبيًا، بالنسبة للصين، لأن اقتصاد بريطانيا كان أكثر انفتاحًا على الصين. ففي عام 2015 وقع الرئيس الصيني عقودًا اقتصادية مع بريطانيا بقيمة 57 مليار دولار. ولكن إذا تراجع وزن بريطانيا الاقتصادية فإنها ستفقد أهميتها كمدخل للسوق الأوروبية الموحدة.

في اعتقادي إنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التطور الأهم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. هناك ثلاثة تطورات مهمة في التاريخ المعاصر للدول الأوروبية هي:

أولاً: استقلال المستعمرات السابقة.

ثانيًا: انهيار الاتحاد السوفيتي

ثالثًا: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

إن تفكك الاتحاد الأوروبي فرضية لا يمكن التحقق منها وإن كانت محتملة، كما حصل في عدد من دول أوروبا الشرقية التي كانت معروفة بعدم حماسها للبناء الأوروبي لكن هذا الأمر سيتم بعد عدة سنوات، بعد رؤية النتائج الاقتصادية الفعلية للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للخروج البريطاني من الاتحاد والتي ستكون لها تأثيرات كبرى على الجغرافيا السياسية للاتحاد وعلى علاقته مع بقية الدول.

مداخلات

بعد انتهاء المحاضرة جرت مداخلات وطرحت أسئلة من قبل الحضور تمحورت حول أربع نقاط هي:

الأولى: أن بريطانيا كانت وراء إخفاق الاتحاد الأوروبي في بناء إستراتيجية عسكرية واحدة ملزمة لأعضائه، وتشكيل قوة عسكرية أوروبية خارج حلف الناتو، علمًا بأن دول الاتحاد أقرت بنظرية الأمن الأوروبي ولكن لم يتم تنفيذها. هل يؤدي خروج بريطانيا إلى تفعيل فكرة الإستراتيجية السياسية والعسكرية الأوروبية الموحدة؟

والثانية: لماذا استبعد المحاضر إمكانية أن تحل فرنسا محل بريطانيا كصلة وصل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؟

والثالثة: ألا يُشكّل الخروج البريطاني دافعًا لقيام منظومة دفاع أوروبية جديدة تضم تركيا وروسيا التي تبدو على المدى البعيد اللاعب الأهم مع تركيا بالنسبة الى موقعها؟
والرابعة: موقف الاتحاد الأوروبي من المسألة الأوكرانية ومدى تأثيره على مجرى العلاقات مع روسيا؟

وجاء رد فيرون كالآتي:

أنا واثق بأن الاتحاد الأوروبي لن يتمكن من بناء سياسة دفاعية مستقلة. وقد شكّلت بريطانيا عقبة أمام الاتحاد في هذا السبيل لأنها كانت تلبّي أوامر واشنطن داخل الاتحاد. على المستوى الدفاعي والعسكري كان يحصل تقارب بين بريطانيا وفرنسا أحيانًا. وكان هناك من يعتبر أنّ التكامل بين فرنسا وألمانيا قد يقنع بريطانيا بضرورة الموافقة على سياسة دفاعية موحدة، وهذا الأمر انتهى مع خروج بريطانيا من الاتحاد. ثم إن السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة عن الولايات المتحدة تتطلب ميزانيات عسكرية ضخمة وهناك عدد قليل من الدول الأوروبية التي تمتلك القدرة على زيادة ميزانية الدفاع لبناء سياسة دفاعية أوروبية مستقلة. والسؤال المطروح هو: من سيمول هذا الدفاع؟

في ما يتعلق بالمسألة الأوكرانية تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة مولت عملية زعزعة استقرار أوكرانيا وقد اعترفت السفارة الأميركية أن بلادها أنفقت ما يقارب ملياري دولار حتى لا تكون أوكرانيا منطقة عازلة بين روسيا والاتحاد الأوروبي.

أما عن إمكانية إن تكون فرنسا بديلاً عن بريطانيا داخل الاتحاد في العلاقة مع الولايات المتحدة فمع تحفظي الشديد على السياسة الفرنسية الحالية لا يمكن مقارنة فرنسا ببريطانيا، وعلى الرغم من إن مواقف الرؤساء الفرنسيين تتسم بالتردد والمماثلة وبتقديم تنازلات كبرى للولايات المتحدة، وحتى من الممكن شراء بعض الرؤساء الفرنسيين، ففي فرنسا مجموعة من مراكز القوى تؤثر في عملية القرار السياسي والاستراتيجي وهي غير أطلسية، أما في بريطانيا فلا وجود لمراكز قوى غير أطلسية.